بوتين تمسك بـ «الحل العادل» وعباس طالبه بدعم «مؤتمر دولي»

قمة روسية ـ فلسطينية تبحث آليات «إحياء التسوية السياسية»

عباس وبوتين

أجرى الرئيس فلاديمير بوتين جولة محادثات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وصفها الكرملين بأنها كانت «مفصلة وشاملة»

وشدد بوتين على تمسك بلاده بتسوية القضية الفلسطينية «على أساس القرارات الدولية المعروفة وفي إطار حل عادل يحقق مصالح كل الأطراف» في حين بدا أن عباس سعى إلى تلمس الموقف الروسي حيال الخطوات المطلوبة لإحياء عملية السلام، وشدد على ضرورة تنظيم مؤتمر دولي للتسوية في الشرق الأوسط.

وأعلن بوتين في مستهل اللقاء الذي جرى في منتجع سوتشي الروسي على البحر الأسود، أن «موقف موسكو الثابت من تسوية القضية الفلسطينية لم يتغير». وخاطب ضيفه مؤكدا أن «أهم ما أود أن أقوله هو أن موقف روسيا من المسار الفلسطيني في التسوية لم يتغير. يجب حل المشكلة الفلسطينية وفق القرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي. على أساس عادل يراعي مصالح الجميع».

وتعهد الرئيس الروسي بـ«مواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف مهما كان ذلك صعبا».

وزاد أنه يعول على الحوار مع نظيره الفلسطيني لـ«فهم ما يمكننا أن نعمله من أجل تحقيق تقدم». ورحب بنشاط الاتصالات الفلسطينية الروسية، مشيرا إلى أنه «بالطبع يجب أن نلتقي وأن نتواصل بانتظام. من المهم أن نتبادل وجهات النظر حول الوضع الفعلي الحالي، حول كيفية تطور الوضع في الشرق الأوسط بشكل عام وعلى المسار الفلسطيني بشكل خاص».

وفي الشأن الثنائي قال الرئيس الروسي، إنه من الضروري استئناف عمل اللجنة الحكومية المشتركة بين روسيا وفلسطين في أسرع وقت ممكن.

موضحا أنه «للأسف، بسبب الجائحة، هناك تعطيل في عمل اللجنة الحكومية المشتركة. ومن الضروري بالطبع استئناف هذا العمل في أسرع وقت».

وأكد عباس من جانبه على تقدير الموقف الروسي الثابت في دعم الحقوق الفلسطينية، وأشار إلى أهمية استمرار التنسيق في إطار معالجة المستجدات الكبيرة التي تواجهها فلسطين والمنطقة.

وكان عباس استبق وصوله إلى روسيا، بإعلان عزمه مناقشة سبل إحياء العملية السياسية، وقال في مقابلة مع شبكة «سبوتنيك» الحكومية، إنه يعول على مناقشة هذا الملف مع بوتين، مؤكداً ثقته في الدعم الروسي في هذا الإطار؛ وزاد أنه يعول على دعم موسكو لتنظيم مؤتمر دولي للسلام.

ولفت عباس إلى الملفات المطروحة للبحث مع بوتين، مشيرا إلى «بدائل أخرى حال عدم تطبيق حل الدولتين، مثل الذهاب لحل الدولة الواحدة أو تنفيذ قرار التقسيم الصادر في عام 1947، مضيفا أنه من المتوقع عقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في شهر يناير المقبل لاتخاذ قرارات حاسمة إذا لم تستجب إسرائيل لنداء السلام وفق حل الدولتين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

وقال الرئيس الفلسطيني: «في حال عدم تطبيق حل الدولتين ستوجد بدائل أخرى منها الذهاب لحل الدولة الواحدة لجميع المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية، أو الرجوع لتنفيذ قرار التقسيم الصادر في عام 1947». وزاد أنه تم «وضع الجميع في صورة الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تشمل الاستيطان والضم والقتل وهدم المنازل والتضييق الاقتصادي والحصار المفروض على قطاع غزة، والتمييز العنصري والتطهير العرقي».

إلى ذلك، قال السفير الفلسطيني لدى روسيا عبد الحفيظ نوفل إن «اللقاء بين الرئيسين يكتسب أهمية استثنائية في هذا الوقت لقضية في منتهى الأهمية سببها الرئيسي استمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلية والإجراءات في القدس وموضوع الأسرى والشهداء والمقاصة المالية، والأهم من ذلك هو تنصل وتراجع إسرائيل عن حل الدولتين، وبالتالي الرئيس محمود عباس جاء إلى روسيا للقاء الرئيس بوتين بهدف شرح الأوضاع وما الذي يمكن فعله، وما هو الدور الروسي المنتظر في المرحلة القادمة بشأن عملية السلام؟

ولفت إلى أن «الرئيس محمود عباس يدعو إلى مؤتمر دولي للسلام، وتفعيل الرباعية ويدعو إلى أن تستضيف موسكو مؤتمرا وزاريا للرباعية، وهو أبلغ رسميا الرئيس بوتين خلال اللقاء حول أهمية لعب روسيا دورا أكبر في عملية السلام، خصوصا أن روسيا لديها علاقات جيدة مع إسرائيل، وعلاقات جيدة جدا مع الشعب الفلسطيني وبلدان الشرق الأوسط عموما».

وزاد: «نحن نريد دورا أكبر لروسيا في العملية السياسية وفي أي مفاوضات قادمة، نعول على هذا الدور (الروسي)، ونحن لن نقبل بمفاوضات إسرائيلية فلسطينية برعاية أميركية أحادية الجانب، نريد مفاوضات يكون لروسيا دور مهم فيها». وكشف أن الرئيسين «ناقشا هذه التفاصيل وهذه الرؤى للخروج بوجهات نظر مشتركة، حول الخطوات الواجب اتخاذها في المرحلة المقبلة، وكيف سندفع هذا الموضوع». وأكد أن «أي دور روسي هو دور مرحب به فلسطينيا على كل الصعد وبكل الوسائل».

وقال السفير إن الجانب الفلسطيني «يقف أمام مفترق طرق، وسيكون مضطرا للقيام بخطوات أحادية الجانب إذا تعثرت هذه العملية، وإذا استمرت السياسات الإسرائيلية، وإذا بقي المجتمع الدولي متفرجا على هذه السياسات، نريد موقفا دوليا أكثر تماسكا، نريد رؤية دولية تؤدي إلى حل الدولتين أو أي نتائج إيجابية».

وكانت موسكو أكدت في وقت سابق سعيها لإحياء عمل اللجنة الرباعية الدولية، وأعرب وزير الخارجية سيرغي لافروف عن خيبة أمل بسبب امتناع «بعض الأطراف» عن تلبية الدعوة الروسية المتكررة لعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لأطراف الرباعي الدولي. وكانت اللجنة التي تضم روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عقدت ثلاثة اجتماعات في الشهور الماضية عبر تقنية الفيديو كونفرس وعلى مستوى المندوبين، لكن موسكو أوضحت أنه من أجل دفع عمل اللجنة لا بد من تنظيم لقاء على المستوى الوزاري ليكون قادرا على اتخاذ قرارات ووضع آليات عملية لدفع عملية التسوية في الشرق الأوسط. كما جددت موسكو دعوتها أخيرا لعقد لقاء فلسطيني إسرائيلي، وقال لافروف إن بلاده مستعدة لتوفير منصة لمحادثات من هذا النوع إذا وافق الطرفان على تلبية الدعوة.

أردوغان: علينا أن نقول كفى للمستوطنات والهدم والتهجير في الضفة

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، البلدان الإسلامية إلى الوقوف ضد سياسة بناء المستوطنات والهدم والتهجير ومصادرة الممتلكات التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية.

جاء ذلك في رسالة مسجلة ، خاطب عبرها المشاركين في الاجتماع الوزاري الـ37 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في ولاية إسطنبول.

وقال أردوغان: "عازمون على الدفاع عن قضيتنا الفلسطينية حتى النهاية، وعلينا بصفتنا دولًا أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الامتناع عن أي عمل من شأنه إضعاف هذه القضية".

وعلى صعيد آخر، أفاد قائلًا: "نتابع بكل دقة وضع أتراك الأويغور في إقليم شينجيانغ ذاتي الحكم في الصين والأقليات المسلمة الأخرى".

وأشار أردوغان إلى أن الارتفاع غير العادي في أسعار السلع العالمية أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم، وأكد أن هدر الموارد الطبيعية يعرض الإنتاج والأمن الغذائيين للخطر.

وشدّد على ضرورة إيجاد حلول دائمة لمواجهة المشاكل التي تهدد المستقبل مثل الفقر والهجرة القسرية والإرهاب والتغير المناخي.

وأضاف: "يجب أن نحقق أقصى استفادة من منصات التعاون التي نمتلكها في هذا الاتجاه، وأن نطور سياسات وبرامج مشتركة".

ولفت إلى أن أهم مشروع تجاري على جدول أعمال "كومسيك" هو نظام التجارة التفضيلية المزمع تفعيله مطلع يوليو / تموز من العام المقبل 2022.

وأردف: "أعتقد أنه بمشاركة الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في هذا النظام، سنرفع التجارة داخل المنظمة (التعاون الإسلامي) إلى مستويات أعلى بكثير".

وزاد: "يجب أن يكون هدفنا زيادة نصيب تجارتنا المتبادلة (بين الأعضاء) ضمن الحجم الإجمالي لتجارة بلداننا إلى مستويات 25 في المئة".

أستراليا تعتزم تصنيف «حزب الله» اللبناني «منظمة إرهابية»

أعلنت الحكومة الأسترالية، أنها بصدد تصنيف "حزب الله" اللبناني بجناحيه العسكري والسياسي "منظمة إرهابية".

وقالت وزيرة الشؤون الداخلية كارين أندروز، في مؤتمر صحفي، إن "تصنيف حزب الله بجناحيه العسكري والسياسي منظمة إرهابية، يجعل الانضمام إلى هذه الكيانات، أو دعمها، جريمة جنائية، بموجب قانون العقوبات الأسترالي"، بحسب صحيفة "ذا أوستراليان".

وأضافت أن "القاعدة، وهي جماعة نازية جديدة متعصبة لتفوق العرق الأبيض، تشكلت في الولايات المتحدة عام 2018، ستصبح أيضا ثاني جماعة يمينية متطرفة يتم تصنيفها منظمة إرهابية في أستراليا بعد إدراج فرقة سونينكريغ، ومقرها بريطانيا في أغسطس الماضي".

وأشارت الوزيرة إلى أن "تهديد الإرهاب مستمر في البلاد، وليس هناك مكان للتهاون". وأوضحت أن "تهديد الإرهاب يمكن أن يتفاقم مع استعداد أستراليا لإعادة فتح حدودها الدولية أمام السياح والنازحين".

وأكدت أن "التهديد لا يزال محتملاً، رغم عدم تلقي معلومات استخبارية موثوقة بأن هناك أفرادا لديهم القدرة والنية لشن هجوم إرهابي في البلاد".

وتابعت أندروز، أن "حكومة أستراليا لا تتسامح مطلقا مع العنف، ولا يوجد أي سبب ديني أو أيديولوجي يبرر قتل الأبرياء".

واختتمت بالقول إن "وجهات نظر الجماعات المتطرفة العنيفة مثل تلك المذكورة أعلاه وصمة عار على النسيج الثقافي الثري في أستراليا، ولا مكان لدينا للأيديولوجيات البغيضة".

محاكمة 25 متهماً بتدبير تفجيرات عيد الفصح في سريلانكا عام 2019

بدأت في سريلانكا، محاكمة 25 رجلاً متهمين بتدبير تفجيرات عيد الفصح عام 2019 التي أسفرت عن مقتل زهاء 270 شخصاً في حين حذر محامون من أن المعركة القضائية قد تكون طويلة ومعقدة.

ونقلت الشرطة المتهمين في مجموعات تحت حراسة مُشددة من سجون مختلفة إلى محكمة كولومبو العليا خلال الساعات الأولى من صباح . ووُجّه للمتهمين أكثر من 23 ألف تهمة، بينها التآمر بغرض القتل والتحريض على الهجمات وجمع أسلحة وذخيرة. ويقول محامو المتهمين، إن التهم عديدة، وإن المحاكمة قد تستغرق ما يصل إلى عشر سنوات.

وقال المحامي نور الدين شهيد، الذي يمثل ستة من المشتبه بهم، لـ«رويترز»، «من المستحيل الآن تحديد أي تهم منسوبة لأي متهم. نأمل أن يكون هناك مزيد من الوضوح تجاه هذا الأمر. نخشى من أن يطول أمد هذه القضية لتصبح بلا جدوى». ووقعت سلسلة من الهجمات في 21 أبريل 2019 يوم عيد الفصح واستهدفت ثلاث كنائس وثلاثة فنادق؛ مما أسفر عن مقتل 267 شخصاً، بينهم ما لا يقل عن 45 أجنبياً و40 طفلاً.

واتُهمت مجموعتان محليتان بايعتا تنظيم «داعش» الإرهابي بتنفيذ ستة تفجيرات شبه متزامنة في كنيستين للروم الكاثوليك وكنيسة بروتستانتية وثلاثة فنادق سياحية عام 2019.

«رايتس ووتش»: بيلاروسيا وبولندا تنتهكان حقوق الإنسان على حدودهما

مهاجرين على حدود الدولتين

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن كلاً من بيلاروسيا وبولندا ارتكبتا «انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان» حيال مهاجرين وطالبي لجوء على الحدود بين البلدين، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وحسب تقرير المنظمة، فإن الحكومتين «ملزمتان منع سقوط وفيات جديدة، عبر تأمين وصول إنساني منتظم للأشخاص العالقين على الحدود».

وأشار باحثو المنظمة إلى أنهم أجروا مقابلات معمّقة مع 19 شخصاً كشفت شهاداتهم أن بعضهم «دُفعوا، بعنف أحياناً، من جانب حرس الحدود البولنديين».

وأوضحت «هيومن رايتس ووتش» أن هذا التصدي «ينتهك حقّ اللجوء المنصوص عليه في القانون الأوروبي» وحضّت الاتحاد الأوروبي على «بدء إظهار تضامن مع الضحايا على الحدود من الجانبين، الذين يعانون ويموتون».

في بيلاروسيا، أكدت المنظمة أن «العنف والمعاملة غير الإنسانية والمهينة، وكذلك الضغط (الذي يمارسه) حرس الحدود البيلاروسيون كانت أموراً شائعة».

وأضافت أن هذه المعاملة كان يمكن أن «تشكل في بعض الحالات، أعمال التعذيب، في انتهاك للالتزامات القانونية الدولية لبيلاروسيا».

وقالت الخبيرة في شؤون أوروبا وآسيا الوسطى في المنظمة ليديا غال، في بيان: «في وقت افتعلت بيلاروسيا هذا الوضع من دون الاكتراث للعواقب الإنسانية، تتشارك بولندا معها مسؤولية المعاناة الحادة في المنطقة الحدودية».

ويشير التقرير إلى أن ثلاثة أشخاص اتّهموا حرس الحدود البولنديين بفصل عائلاتهم بما في ذلك أهل عن أطفالهم، عبر أخذ الأفراد الذين يحتاجون لرعاية صحية إلى المستشفى وإعادة الآخرين إلى بيلاروسيا.

وحضّت غال مينسك ووارسو على «وضع حدّ لتقاذف (المهاجرين) والسماح لمراقبين مستقلّين، خصوصاً للصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بالوصول إلى المناطق الحدودية التي تخضع حالياً لقيود». وتقدّر مجموعات المساعدة أن ما لا يقلّ عن 11 شخصاً قضوا على جانبي الحدود منذ بدء الأزمة هذا الصيف.

واتّهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بيلاروسيا بافتعال الأزمة رداً على عقوبات أوروبية موجّهة ضد الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو الذي قضى على المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة خلال ثلاثة عقود أمضاها في السلطة.

في مقابلة مع شبكة «بي بي سي»، قال لوكاشنكو إن حرس الحدود البيلاروسيين ساعدوا «ربما» المهاجرين في العبور، لكنّه نفى أن تكون بيلاروسيا هي التي استقدمتهم إلى أراضيها. وحضّ الاتحاد الأوروبي على استقبالهم.

وحسب بيلاروسيا، هناك نحو سبعة آلاف مهاجر على أراضيها.

واشنطن: اتصالاتنا مستمرة مع روسيا حول أوكرانيا

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس أن بلاده تحافظ على الاتصالات مع روسيا حول الوضع في أوكرانيا، بما في ذلك على مستوى الخارجية والاستخبارات.

وقال برايس، في تصريحات صحفية، "أجرينا مناقشات مع الجانب الروسي حول ذلك، وتم الإعلان عن بعضها، بما في ذلك عبر وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والاستخبارات".

وأضاف: "كما تعلمون عن زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية، حيث توجه وليام بيرنز إلى موسكو قبل أسابيع قليلة". وتابع: "مناورات القوات الروسية بالقرب من حدود أوكرانيا لا تزال مصدر قلق للولايات المتحدة". وأشار أن "نوايا موسكو غير معروفة لواشنطن".

بايدن يدعو نحو 110 دول للمشاركة بقمّة افتراضية حول الديمقراطية

وجّه الرئيس الأميركي جو بايدن إلى قادة نحو 110 دول دعوة للمشاركة في قمّة افتراضية حول الديمقراطية يعتزم تنظيمها في ديسمبر المقبل، حسب قائمة نشرتها وزارة الخارجية الأميركية ، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وكما كان متوقّعاً فإنّ بايدن لم يدعُ إلى هذه القمّة روسيا ولا الصين، المنافستين الرئيسيتين للولايات المتحدة، لكنّه بالمقابل دعا إليها تايوان، في خطوة من شأنها أن تثير غضب بكين التي ستكون حتماً الغائب الحاضر الأبرز في هذا الاجتماع الأول من نوعه.

ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض في يناير لم يُخفِ الرئيس الديمقراطي أنّ سياسته الخارجية تقوم على صَراع بين ديمقراطيات تتزعّمها بلاده و«أنظمة استبدادية» خير من يمثّلها في نظره هما الصين وروسيا.

لا بل إنّ «قمّة الديمقراطية» هذه هي أحد وعود حملته الانتخابية، وقد قرّر عقد هذه النسخة الأولى منها افتراضياً يومي 9 و 10 ديسمبر المقبل بسبب جائحة «كوفيد – 19» على أن تُعقد النسخة الثانية في نهاية العام المقبل حضورياً.

لكنّ قائمة الدول التي كان الرئيس الأميركي يعتزم دعوتها للمشاركة في هذه القمة لم تكن معروفة بعد.

ووفقاً لقائمة الدول التي نشرتها وزارة الخارجية، فإلى جانب حلفاء الولايات المتّحدة الغربيين، ضمّت القائمة خصوصاً دولاً مثل الهند وباكستان، لكنّها بالمقابل خلت من تركيا.

وتركيا العضو، على غرار الولايات المتّحدة، في حلف شمال الأطلسي لم تُدعَ إلى القمة، وهو أمر غير مفاجئ نظراً إلى أنّ بايدن سبق له أن وصف الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بـ«المستبدّ». في المقابل دعا بايدن إلى القمّة البرازيل، على الرّغم من أنّ الدولة الأميركية اللاتينية العملاقة يقودها رئيس يميني متشدّد مثير للجدل هو جايير بولسونارو.

ومن أوروبا، ضمّت قائمة الدول المدعوّة للمشاركة في القمّة، بولندا، التي يتّهمها الاتحاد الأوروبي بعدم احترام دولة القانون، لكنّها خلت في المقابل من المجر التي يقودها رئيس وزراء مثير للجدل كثيراً هو فيكتور أوربان.